

اللجان البرلمانية
لحقوق الإنسان

PARLIAMENTARY
HUMAN RIGHTS
COMMITTEES



سلسلة أبحاث حول حكم القانون



نعمل من أجل
تعزيز
الديمقراطية
ونشرها عبر
العالم

اللجان البرلمانيّة
لحقوق الإنسان

PARLIAMENTARY
HUMAN RIGHTS
COMMITTEES

نُشر بحث "اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان" هذا بغية توزيعه في ندوة الاتحاد البرلماني الدولي. وقد جرت هذه الندوة بين ١٥ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، وحملت عنوان "تعزيز البرلمان بصفته حارساً لحقوق الإنسان: دور الهيئات البرلمانية لحقوق الإنسان".

شكر وتقدير Acknowledgements

رداً على التحدي الذي يثيره تعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون في سائر أقطار العالم، أطلق كلٌّ من منظمة "فريدوم هاوس"/بيت الحرية (Freedom House)؛ والمبادرة القانونية للمجموعة الأوروبية-الآسيوية ودول أوروبا الوسطى، التي أعدتها نقابة المحامين الأميركيين؛ والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مبادرة حكم القانون، واتحاد "رايتس" أو التدريب والدعم العالميين المقدمين لحقوق الإنسان. فاتحاد "رايتس" يعمد، على السواء، إلى الاستجابة سريعاً لحاجات الديمقراطيات النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، وإلى تقديم مساعدة إنمائية على المدى الطويل لهذه الديمقراطيات والبلدان. والهدف من عمله هو تعزيز وسائل حماية حقوق الإنسان وممارستها؛ وتطوير الأطر القضائية، والقانونية، والتنظيمية التي تحصن المؤسسات الديمقراطية واقتصاديات السوق؛ وتدعم مؤسسات القطاع القضائي وإجراءاتها؛ وتضمن حقّ اللجوء إلى القضاء بشكل عادل ومنصف؛ وتطور الامتياز التقني، وإقامة أحدث النشاطات المستدامة، في مجالَي حكم القانون وحقوق الإنسان.



RIGHTS Consortium
c/o Freedom House
1319 18th Street, NW
Washington, DC 20036
Tel: (202) 296-5101
Fax: (202) 296-5078
www.rightsconsortium.org



NDI
2030 M Street, NW
Fifth Floor
Washington, DC 20036
Tel: (202) 728-5500
Fax: (202) 728-5520
www.ndi.org

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل تعزيز الديمقراطية، ونشرها على نطاق واسع من العالم. ويوفّر المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة العملية للقادة السياسيين والمدنيين، من أجل تطوير القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة شاملة من الخبراء المتطوعين. ويتعامل المعهد أيضاً مع الديمقراطيين في كل أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين وتعزيز الانفتاح والمساءلة في الحكومة.

بفضل دعم ماليّ قدّمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ومن خلال اتحاد "رايتس"، أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني هذا الكتيب، كجزءٍ من سلسلة منشورات ترمي إلى تزويد الأطراف السياسيين الفاعلين (بمن فيهم البرلمانيون، والمسؤولون في وزارة العدل، وسواهم من المسؤولين الحكوميين، فضلاً عن قادة المجتمع المدني)، بمعلومات عملية ومقارنة عن الخيارات السياسية وخيارات السياسات المرتبطة بمسائل محدّدة من حكم القانون. أما الآراء المستعرضة في هذا الكتيب فلا تُلزم إلاّ المؤلف، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وتأتي سلسلة الأبحاث حول حكم القانون لتكمل سلسلة منشورات تناول فيها المعهد الديمقراطي الوطني شؤون تعزيز القدرات البرلمانية. وقد استعان المعهد وهيئات أخرى بهذه المنشورات لتفعيل الحوار والعمل في مسائل إصلاح الهيئات التشريعية.



حرّرت هذا البحث إنجيبيورغ شوارتز، مسؤولة حقوق الإنسان وأمينة سرّ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، التابعة للاتحاد البرلمانيّ الدوليّ. والسيدة شوارتز حائزة شهادة عليا في القانون (دكتوراه) من جامعة فيينا ودبلوم دراسات معمّقة من جامعة السوربون 1 في باريس. وقد عملت كمساعدة بروفيسور في جامعة فيينا، كلية الحقوق/معهد القانون الدستوري والإداري، كما شغلت المنصب نفسه في معهد الدراسات الألمانية - جامعة السوربون 3، وزاولت نشاطها كمنسّقة لنشاطات المنظمات غير الحكومية،



في إطار مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان الذي نظّمه معهد لودفيغ بولتزمان لحقوق الإنسان في فيينا. أمّا التّعليقات على المسودّات الأولى لهذا البحث، فأدلى بها كلٌّ من ك. سكوت هوبلي، مدير برامج الحكم في المعهد الديمقراطيّ الوطني؛ وريبيكا أوتون لوغان، مسؤولة برامج في المعهد الديمقراطيّ الوطني؛ وأماندا سلوت، مسؤولة برامج في المعهد الديمقراطيّ الوطني.

ترجمة نور الأسعد - تاريخ 09/01.2007. المعهد الديمقراطيّ الوطني للشؤون الدولية، بيروت-لبنان.

الرجاء إرسال أيّ تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتيّب إلى: arabictranslation@ndi.org

حقوق النّشر © المعهد الديمقراطيّ الوطنيّ للشؤون الدوليّة، ٢٠٠٥. كلّ الحقوق محفوظة. يمكن أن يُعاد إنتاج و/أو ترجمة أجزاء من هذا الكتاب لأهدافٍ غير تجاريّة، شرط أن يعترف القائم بالعمل بأنّ المعهد الديمقراطيّ الوطنيّ والوكالة الأميركيّة للتّنمية الدوليّة هما مصدر المادّة المنشورة، ويرسل إليهما نسخاً عن أيّة ترجمة.

فهرس المحتويات

Table of Contents

الفصل الأول:	
المقدمة	٦
الفصل الثاني:	
اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان: صلاحياتها وتكليفها	١١
الفصل الثالث:	
الهيئات البرلمانية لحقوق الإنسان وغيرها من القوى الفاعلة في هذا المجال	٢٨
الفصل الرابع:	
أفضل الممارسات المتعلقة بإجراء التحقيقات	٣٢
الفصل الخامس:	
المبادرات التشريعية للهيئات البرلمانية لحقوق الإنسان	٣٤
الفصل السادس:	
الأدوات التي يستخدمها أعضاء البرلمان لمتابعة قضايا حقوق الإنسان	٣٧
الفصل السابع:	
الخاتمة	٤٠
الملحق الأول:	
أهم الصكوك العالمية حول حقوق الإنسان	٤٢
الملحق الثاني:	
المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان	٤٤

Introduction

المقدمة

أصبح " تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين " (المادة الأولى، الفقرة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة) هدفاً جوهرياً للمجتمع الدولي .

يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد عام ١٩٤٨ التفسير الرسمي الأول لمصطلح " حقوق الإنسان"، كما هو مستخدم في ميثاق الأمم المتحدة. منذ ذلك الوقت، قامت الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، لا سيما المجلس الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً)، بجمع حقوق الإنسان وتنسيقها في قوانين ضمن مئات من الصكوك الإقليمية والعالمية الملزمة وغير الملزمة. وتتطرق هذه الأخيرة إلى كل ناحية من نواحي حياة الإنسان تقريباً، كما تغطي مجموعة واسعة من الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والجماعية، كحق الشعوب في تقرير مصيرها، والحق في التنمية، والتصرف الحر بالثروة والموارد الطبيعية، والحق في بيئة صحية.

يستند الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان إلى "الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان" التي تتضمن الإعلان العالمي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد اعتمدت الجمعية العامة

تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان

The Development of International Human Rights Law

صحيح أن الأصوات المطالبة بالحقوق الفردية تجاه السلطة قد ازدادت مع مرور القرون، إلا أن "الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن" (١٧٨٩) و"وثيقة الحقوق" الأميركية (١٧٩١) يمثلان المحاولات الأولى لتعريف هذه الحقوق بشكل رسمي. وما لبثت الحريات الأساسية وحقوق الإنسان أن شقت سبيلها إلى الكثير من الدساتير الوطنية، قبل أن تصبح أخيراً جزءاً راسخاً من القانون الدولي .

نتيجة الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الدول، لا سيما في النصف الأول من القرن العشرين، أنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، كما تم جمع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستوى الدولي وتنسيقها في قوانين. قبل العام ١٩٤٥، كانت الجهود الدولية الساعية إلى توفير الحماية القانونية لحقوق الإنسان ترتبط بشكل أساسي بحماية حقوق الأقليات اللغوية والأثنية، وحماية عمال القطاع الصناعي من الاستغلال الفاضح. وقد تم اعتماد المعاهدة الدولية الفعلية الأولى لحقوق الإنسان عام ١٩٢٦، وهي اتفاقية الرق .

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد القانون الدولي لحقوق الإنسان تطوراً لم يسبق له مثيل وذلك مع إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، عندما

